



التقرير السنوي 2013



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



صاحب السمو الملكي الامير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد



أعزائي القراء الكرام،

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2013، والذي يلقي الضوء على أبرز وأهم إنجازات الوزارة حيث سعت الوزارة إلى ترجمة رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالاقتصاد الوطني ضمن محاور عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام الماضي بالعمل على تنفيذ خطتها للعام 2013 في ضوء كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الوزراء والتي تضمنت برامج وأنشطة مختلفة والهادفة إلى توفير الدعم لمختلف الوزارات القطاعية.

وتساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في إعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصاديا واجتماعيا ومتابعها وتقييمها وتوفير التمويل لكافة البرامج التنموية حسب قطاعاتها حيث قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد خطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016 وصياغتها بنهج تشاركي ساهم فيه جميع الجهات ذات العلاقة، وتتضمن خطة عمل كل قطاع التوجهات المستقبلية والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف في المدى المتوسط.

كما عملت الوزارة وفي إطار الجهود والمسااعي التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، على تنسيق وتوجيه جهود التنمية الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، آخذة بعين الاعتبار الأولويات التي تضمنتها المحاور المختلفة المشمولة في كتاب التكليف السامي.

وختاماً أود أن أتقدم من كافة العاملين بالوزارة بجزيل الشكر لجميع الجهود المبذولة لحصول وزارتنا على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية ولدورات متعددة متمنياً لهذا الوطن الغالي دوام التقدم في ظل راعي المسيرة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

د. ابراهيم سيف

وزير التخطيط والتعاون الدولي



الرؤية:

وزارة رائدة لها دور أساسي في رسم السياسات الوطنية والقطاعية وتوجيه برامج التنمية على المستويات المحلية والوطنية، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الرسالة:

"تنسيق وتوجيه جهود التنمية وضمان تكاملها من خلال التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاعات المختلفة لرفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إعداد ومتابعة وتقييم آثار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوطيد أواصر التعاون الدولي لتحقيق

الأهداف التنموية، وتوجيه المساعدات حسب أولويات اقتصادية واجتماعية مدروسة وعلى أسس التقييم المستمر وفي إطار الأجندة الوطنية وبرامج عمل الحكومة، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة."

القيم:

- العمل بروح الفريق
- التطوير والتحسين المستمر
- الالتزام والانتماء
- الشفافية
- المبادرة
- التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

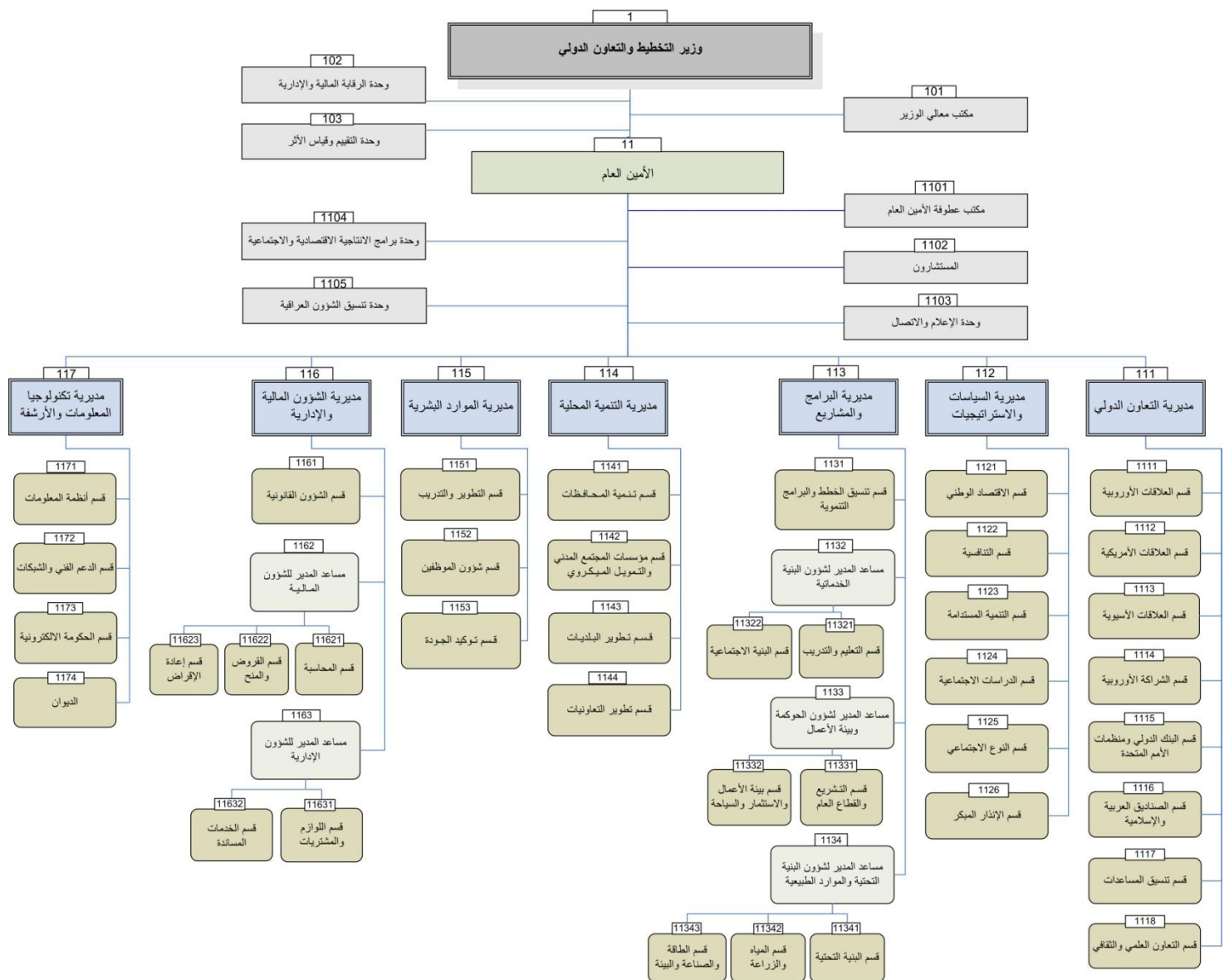
- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

- ضمان التنسيق والتكامل بين المشاريع المختلفة لتحقيق الأولويات والأهداف التنموية الوطنية وفي إطار التخطيط التنموي الشامل المتوسط المدى.

- تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة ضمن نهج اللامركزية ورفع قدرات المنظمات غير الحكومية للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.
- تطوير آليات ومعايير لقياس أثر تدخلات الحكومة التنموية من خلال تنفيذها للبرامج والمشاريع المختلفة.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لتحسين ترتيب الأردن وفق التصنيفات والمؤشرات العالمية.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من الدول والجهات المانحة من خلال وضع الأولويات على أسس مدروسة متفق عليها بالتنسيق مع الجهات المستفيدة وزيادة نسبة المساعدات وتوسعة قاعدة المنح.
- بناء أنموذج في الإدارة حسب أفضل المعايير الدولية والتجارب الناجحة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.

الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي



أولاً: في مجال التخطيط

- رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
- تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: في مجال التنسيق

- التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي والحيز المكاني لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
- العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.

ثالثاً: في مجال التعاون

- وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
- توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية.
- التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام.

رابعاً: في مجال التوجيه

- متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
- وضع برامج واليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
- وضع آلية للمتابعة وتقييم الآثار التنموية الناتجة عن تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- متابعة الأهداف والبرامج التنموية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.
- متابعة المؤشرات الاقتصادية العالمية ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.

تصنيف المتعاملين والخدمات والانجازات المقدمة

قائمة المتعاملين

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة

رئاسة الوزراء	مجلس الوزراء اللجان الوزارية المختلفة
المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية	جميع الوزارات المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية. الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية

الجامعات والمعاهد الحكومية

دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية

الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني

النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات

المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.

<p>وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .</p> <p>منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC / UNIFEM / IOM / WFP / UNESCO/ UNHCR/IFAD .</p> <p>الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.</p> <p>الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KfW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، اسبانيا، ايطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).</p> <p>الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).</p> <p>مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).</p> <p>الوكالة البريطانية للإنماء.</p> <p>الوكالة الإسبانية للتنمية.</p> <p>الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.</p>	<p>الجهات المانحة</p>
--	-----------------------

جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية



تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ العام 2004 في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء، وتستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، وتعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2005/2004) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (2007/2006) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً، وفي الدورة الرابعة (2009/2008) فازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة البرونزية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة الخامسة (2011/2010)، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة السادسة (2013/2012)، وتقوم الوزارة حالياً للتحضير بالاشتراك في الدورة السابعة (2015/2014).

الآثار الناتجة عن مشاركة الوزارة في الجائزة هي :

- ❖ تغيير شامل لبيئة العمل بما يسمح بمواكبة آخر المستجدات ومتطلبات التميز
- ❖ غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم إيجاباً في تحسين وتطوير الأداء
- ❖ إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء وتطبيق أفضل الممارسات
- ❖ دفع عجلة التحسين والتغيير وتطوير العمل ضمن اطار مؤسسي
- ❖ تبني العديد من المبادرات الداخلية والاستمرارية في تنفيذها وتطويرها ومنها أتمتة أنظمة الموارد البشرية وربطها إلكترونياً، وتفعيل استخدامات شبكة الانترنت، وتحفيز الموظفين من خلال جائزتي "انجاز" و"موظف الشهر"، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها

الخدمات والإنجازات المقدمة للمتعاملين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات- وحدات- أقسام- موظفين) وعلى النحو الآتي:

المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين:

- مديرية البرامج والمشاريع.
- مديرية التنمية المحلية.
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- وحدة المساعدات الإنسانية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.

المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

أولاً: في مجال خطط وبرامج التنمية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
مراجعة وتحديث الاجندة الوطنية	تحديد الرؤية للأردن للعام 2025 " الأردن الذي نريد" تحديد الأهداف الوطنية. التأكد من ترابط الأهداف على مستوى المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
إعداد البرامج والخطط التنفيذية للتنمية	تحديد الأولويات التنموية ضمن القطاعات المختلفة. ضمان مواءمة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية. تحديد الخطط التنفيذية ضمن إطار مالي وزمني محدد بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية. ضمان انسجام البرامج والخطط التنموية مع مبادرات الأجندة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع المدني</p>	<p>التأكد من تنفيذ الجهات المختلفة للمشاريع حسب جدولها الزمني ومخصصاتها المالية وإنجازها الحسي.</p> <p>تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنفيذ المشاريع واقتراح التوصيات حولها.</p>	<p>متابعة تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية التنموية</p>
<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات المعنية بالتنمية</p>	<p>متابعة ورصد مؤشرات الأداء ومقارنتها بالقيم المستهدفة.</p> <p>تصنيف المؤشرات حسب درجة التحقق باتجاه القيم المستهدفة (تسير باتجاه المستهدف، تراجع).</p> <p>تحديد المشاكل واقتراح التوصيات.</p> <p>متابعة الإجراءات التي من شأنها تحسين قيم المؤشرات مع الجهات المعنية.</p>	<p>متابعة مؤشرات قياس الأداء للبرامج والخطط التنموية</p>

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	<p>متابعة قيم مؤشرات الألفية بشكل دوري</p> <p>تحديد المشاكل والعقبات واقتراح التوصيات لحلها</p> <p>متابعة البرامج والمشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية</p> <p>مقارنة وضع الأردن بمؤشرات الألفية بالدول العربية والأجنبية</p> <p>وضع آليات تساعد في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمشاركة مع الجهات المعنية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>منظمات الأمم المتحدة</p>	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
إعداد نظام لإدارة المعلومات	<p>إعداد نظام محوسب والاستفادة منه في انجاز النشاطات التالية:</p> <p>توفير بيانات لإعداد الخطط والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها</p> <p>بناء قاعدة بيانات للبرامج والمشاريع ضمن الخطط والبرامج التنموية</p> <p>توفير قاعدة بيانات لمؤشرات قياس الأداء</p> <p>إعداد التقارير الدورية والسنوية وعند الحاجة</p>	<p>المؤسسات الحكومية</p> <p>مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية وعند الإعداد للبرامج التنموية	الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

الإنجازات:

• إعداد خطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016

تم صياغتها بنهج تشاركي ساهم فيه جميع الجهات ذات العلاقة، و تتضمن خطة عمل كل قطاع التوجهات المستقبلية والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف في المدى المتوسط، والبرامج والمشاريع المرتبطة بها والمخصصات المالية موزعة على سنوات الخطة مع مراعاة الموقع الجغرافي، وضمن اطار زمني محدد، إضافة إلى مؤشرات قياس أداء كمية ونوعية شاملة للقطاعات وقيم ونسب مستهدفة ولكل سنة من السنوات القادمة والتي على أساسها سيتم تقييم أثر هذه البرامج وكفاءة الإنفاق عليها.

وتتضمن خطة عمل الحكومة للأعوام 2013-2017 الخطط والبرامج لـ (22) قطاعا اقتصاديا واجتماعيا وخدميا، هذا وقد احتوت الخطة على التوجهات المستقبلية والسياسات والمؤشرات لكافة الجهات المعنية، وملاحق خاصة بجميع المشاريع والبرامج لكل قطاع عبر سنوات الخطة التي يتوافر لها تمويل والقسم الآخر البرامج والمشاريع التي بحاجة إلى تمويل وأخيراً هناك ملحق خاص بمشاريع صندوق تنمية المحافظات. وبلغ عدد البرامج والمشاريع التي تضمنتها الخطة في كافة القطاعات (1071) المتوافر تمويل لها وبكلفة حوالي (7) مليار دينار للأعوام 2013-2016 بالإضافة الى مشاريع سيتم

تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص و(278) مشروعاَ تمويلها غير متوافر حاليا ستسعى الحكومة للبحث عن مصادر تمويل لها، و من المتوقع ان تساهم تنفيذ الخطة في تحقيق الأهداف والتوجهات المستقبلية.

- تقدم سير العمل لخطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016

تم إعداد التقرير السنوي لخطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016 بناء على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرنامج، ويسلط التقرير الضوء على الانجازات التي تحققت في كافة القطاعات من حيث:

- الانجاز على مستوى الإطار الكمي للاقتصاد الكلي
- الإنجاز المالي لمشاريع خطة عمل الحكومة
- الانجاز الحسي لمشاريع خطة عمل الحكومة

وقد تم إعداد هذا التقرير بناء على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ الخطة، من خلال توفير نماذج خاصة أخذت بعين الاعتبار الانجاز الحسي والمادي لمشاريع خطة عمل الحكومة والمشاكل والمعوقات التي تواجهها وسبل التغلب عليها، بالإضافة الى الاخذ بعين الاعتبار ايضا خطة العمل لكل مشروع وما يحتويه من نشاطات معينة وبوزن نسبي وفترات تنفيذ لكل نشاط مما يعكس الانجاز الدقيق المخطط والفعلي والمرحلة الحالية لكل مشروع حتى نهاية العام 2013

- اجندة التنمية ما بعد عام 2015 (MDGs+15)

تم تأسيس فريق عمل منظومة الأمم المتحدة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني عام 2012 لتحضير خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وأوكل الأمين العام للأمم المتحدة لستة وعشرين شخصية عالمية مهمة تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة، والتي من بينها جلالة الملكة رانيا العبد الله، للوصول لأولوية الأهداف التنموية لما بعد عام 2015، وتم اختيار (60) دولة من دول العالم لعقد مشاورات وطنية لأجندة التنمية لم بعد عام 2015 والأردن هي واحدة من بين عشر دول من المنطقة العربية التي تم اختيارها .

وبالتسيق ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والفريق القطري لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن تم الاتفاق على الية المشاورات الوطنية والجهات المعنية (الحكومة، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) ، وتم تعيين خبير محلي لمتابعة المشاورات وإعداد تقرير الأردن الذي سيتم رفعه إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

وبمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي تم عقد اكثر من 30 نشاطا وورشة عمل في مختلف مناطق المملكة حول أجندة التنمية ما بعد عام 2015 والتي جاءت تحت عنوان العالم الذي نريد ، وضمن المحاور التالية:

- الجوع والأمن الغذائي والتغذية
- التعليم
- عدم المساواة
- النمو والعمالة
- الحوكمة
- الصحة
- الطاقة
- المياه
- الاستدامة البيئية
- ديناميكيات السكان

ثالثاً: في مجال السياسات و الاستراتيجيات:

الانجازات خلال العام 2013

التنمية المستدامة:

- المشاركة في لجان العمل الإقليمية التشاورية والتحضيرات الإقليمية التي قامت بها كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية.
- المشاركة في التحضير لاجتماعات المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة والذي عقد في عمان تحت رعاية وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- المشاركة في الجهود التي قادتها منظمة الأمم المتحدة لبلورة توافق عالمي في الرأي حول مجمل القضايا ذات الصلة بموضوعات التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- المساهمة في صياغة وبناء وبلورة موقف عربي موحد حول سبل تحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر في اطار التحضيرات الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- المساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لبلورة أهداف عالمية للتنمية المستدامة، في اطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنمية المستدامة.
- المساهمة في عملية مشاورات الوطنية الخاصة باستراتيجية مكافحة الفقر.
- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للفرصة السكانية في المملكة بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان.
- المشاركة في اعداد دراسة حالة سكان الاردن للعام 2012.

النوع الاجتماعي:

يهدف دمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مأسسة منهجية النوع الاجتماعي ضمن السياسات والبرامج التنموية في الأردن، وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركاء في مجال دمج النوع الاجتماعي، وتوجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة.

وفي عام 2013 كانت أبرز النشاطات على النحو التالي:

- الاستمرارية في برامج بناء قدرات موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي من مختلف المراكز الوظيفية في مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته كمدخل تنموي. ويتم الآن اتباع خطة عمل لتقديم التدريب سنوياً للموظفين الجدد .
- تنظيم سلسلة من ورش العمل المتعلقة بالموظفات القياديات في الوزارة.
- الاستمرارية في بناء قدرات ضباط ارتباط الجندر في الوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بأدوات التحليل الجندي المستخدمة عالمياً من مثل إطار هارفرد للتحليل، وإطار تحليل تمكين المرأة.
- بالتعاون مع البنك الدولي تم الانتهاء من المسودة الأولية لتقييم العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الأردن، وبالتركيز على التمكين الاقتصادية والعدالة القانونية.

قسم الانذار المبكر:

- تم الانتهاء من اعداد تقارير الانذار المبكر الربعية.
- تم الانتهاء من اعداد توقعات النموذج الاقتصادي الكلي الربعية ومشاركتها مع كل من وزارة المالية والبنك المركزي الاردني.
- اعداد ملخصات حول أبرز التقارير الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- اعداد تقارير تناولت مواضيع اقتصادية هامة، تعكس في طابعها آخر تطورات الاقتصاد الأردني، والتي تتضمن توصيات لصانع القرار.

قسم الدراسات الاجتماعية

- الانتهاء من العمل على النسخة النهائية للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

- الانتهاء من العمل على الخطة التنفيذية المفصلة لاستراتيجية الحد من الفقر 2013-2020 من خلال العمل على ورش عمل شارك فيها جميع المعنيين.
- إطلاق جداول المدخلات والمخرجات المحدثة لعام 2010.
- الانتهاء من دراسة أثر اللاجئين السوريين على الأردن بالتعاون مع وكالة الانماء الدولية UNDP.
- وضع الخطة المبدئية لمشروع الباحثين الاجتماعيين.
- انشاء وحدة السجل الموحد في ضريبة الدخل بهدف العمل على هذا السجل.
- الانتهاء من الجزء الأول من العمل على نموذج MAMS وعقد تدريبين عليه.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من العمل على نموذج التوازن الاقتصادي (CGE Model) وعقد تدريب عليه.
- المشاركة بالعمل على خطة التصدي لآثار الأزمة السورية

قسم الاقتصاد الوطني:

- المشاركة في إعداد استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- مراقبة بعثات البنك الدولي
- إعداد لائحة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
- مراجعة الأرقام القياسية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة
- مراجعة اثر اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني
- إعداد دراسة حول واقع القطاع الصحي في الأردن
- إبداء الرأي والملاحظات حول مواضيع لجان التنمية

التنافسية:

- تم إرسال الاستثمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي/ المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئتها وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى . حيث تم التعاون مع جهات رسمية من القطاع الخاص لتوزيع الاستثمارات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي على القطاع الخاص والتأكد من موضوعية وحيادية إجابة قادة الرأي وممثلي القطاع الخاص على أسئلة الاستثمارات الأمر الذي

يضمن مشاركة الأردن في التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنتدى والحصول على مرتبة تعكس الأداء الحقيقي للاقتصاد الأردني.

■ تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستثمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية الخاصة بالمعهد وبالتعاون أيضاً مع الجهات ممثلة لشرائح مختلفة من القطاع الخاص.

■ تمت متابعة جميع التقارير التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية خلال العام 2013 وإعداد وتعميم التقارير التحليلية لمرتبة الأردن فيها على الجهات المعني، حيث تضمنت التقارير التالية:

- تقرير ممارسة الأعمال
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية
- تقرير التنافسية العالمي
- تقرير التنافسية لقطاع السياحة والسفر
- تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- تقرير تمكين التجارة الدولية للعام
- تقرير فجوة النوع الاجتماعي

تم تطوير الموقع الإلكتروني للمرصد الوطني لدراسة التنافسية (www.jnco.gov.jo) بحيث جعله أكثر ديناميكية، هذا بالإضافة الى الاستمرار في تحديث البيانات حيث يشكل الموقع النافذة التعريفية بالمرصد الوطني للتنافسية من جهة، ويعتبر مصدراً للدراسات والمعلومات القطاعية المعدة من قبل فريق التنافسية لتخدم كل المعنيين في القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

رابعاً: في مجال التعاون الدولي:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى البحث المستمر عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل البرامج والمشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التنموية والوطنية. وكذلك عملية توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ودعم مباشر للخزينة العامة بالإضافة إلى المساعدات الفنية للبرامج والمشاريع ذات الأولوية في القطاعات الحيوية المختلفة.	الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	الدول والجهات المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية
تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحكومات الدول الأخرى، وكذلك توقيع البرامج التنفيذية لهذه الاتفاقيات لتفعيلها وإدخالها حيز النفاذ ليصار إلى الاستفادة من مضمون الاتفاقيات من كلا الطرفين في تبادل التعاون في المجالات المتفق عليها.	العاملون في الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية	الدول المانحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي

الدول المانحة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي، ديوان الخدمة المدنية، الجامعات		تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية واردة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الدورات الخارجية والمنح الدراسية المقدمة في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لموظفي القطاع العام في مختلف المجالات	ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات
بعثة المفوضية الأوروبية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات والمؤسسات الحكومية	الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص	تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المؤسسات والوزارات الحكومية والقطاع الخاص من الحصول على المعلومات المتعلقة باتفاقية الشراكة الأردنية/الأوروبية وخطة العمل الأردنية/الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وكذلك التعرف على مجالات التعاون المختلفة في القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك مع الجانب الأوروبي.	التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية
المفوضية الأوروبية والمؤسسات النظيرة في دول الاتحاد، الشركات الاستشارية العالمية والمحلية، مؤسسات الأمم	الجهات الحكومية المرتبطة عملها بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار	تهدف هذه الخدمة إلى دعم المؤسسات والوزارات الحكومية المختلفة ومساعدتها على الإيفاء بالتزامات المملكة ضمن اتفاقية الشراكة الأردنية/الأوروبية وخطة العمل الأردنية/الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وذلك عن طريق توفير مشاريع التوأمة والدعم الفني، إضافة لتوفير الممكن من الأجهزة والمعدات لتلك المؤسسات.	دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار

المتحدة المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني			
الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، منظمات الأمم المتحدة، الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة	الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من خلال الجهات المانحة ومؤسسات التمويل وتوجيه هذا الدعم نحو الأولويات التنموية	تعظيم الاستفادة من الدعم المقدم من خلال الجهات المانحة والمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية (منظمات الأمم المتحدة، الصناديق العربية والإسلامية، مؤسسات التمويل الأوروبية والبنك الدولي)

الانجازات:

أولاً: أنواع المساعدات الخارجية

- (1) المنح التي تحصل عليها المملكة يمكن تصنيفها على النحو التالي:
 - المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي: وهي المنح التي تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، أو أن يتم رصدتها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة.
 - المنح الموجهة لتمويل مشاريع تنموية وأولويات وطنية: وهي المنح التي يجري بشأنها اتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية، حيث يتم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة ويلتزم بها من قبل الجهة المانحة منذ توقيع الاتفاقيات الخاصة بها ويتم استغلالها على مدى فترة تنفيذ المشروع، والذي غالباً يتراوح ما بين (2-5) سنوات.
- (2) القروض الميسرة: يتم التعاقد على القروض الميسرة بعد التنسيق مع وزارة المالية وأخذ موافقة اللجنة العليا الوزارية لإدارة الدين العام بهدف توفير التمويل اللازم لعدد من البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية الكبرى. وتمتاز القروض الميسرة التي تتعاقد عليها الحكومة مع الدول والجهات المانحة بشروط تمويلية ميسرة، بأسعار فائدة منخفضة تتراوح ما بين (صفر%-4%) وفترة سداد تتراوح ما بين (15-40) سنة متضمنة فترة سماح تصل إلى (5-7) سنوات.
- (3) المساعدات الفنية: تقوم الدول والجهات المانحة والتمويلية بتقديم مساعدات فنية للأردن من خلال استخدام الخبراء والمتطوعين، وبرامج التوأمة، والبحوث الدراسية وإعداد دراسات تنموية وتحليله. حيث يهدف هذا الجزء من المساعدات إلى رفع القدرات المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية.

ثانياً :حجم المنح والقروض الميسرة التي تم التعاقد عليها خلال عام 2013

- بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من (منح، قروض ميسرة، مساعدات فنية) والملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية خلال عام 2013 ما مجموعه (2632.163) مليون دولار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها ما مجموعه (2187.163) مليون دولار، بما فيها تلك الاتفاقيات التي تم توقيعها مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ضمن إطار منحة دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ مشاريع خلال الفترة (2012-2016)، فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها (445 مليون دولار).
- ومن الجدير بالذكر بأن المساعدات الملتزم بها (منح، وقروض ميسرة) خلال العام 2013، لا يتم انفاقها خلال العام الذي تم التوقيع به وانما يتم الصرف عليها خلال فترة تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية الممولة من تلك المساعدات والتي تتراوح غالباً من (1-5) سنوات.
- كما تجدر الاشارة الى أن قيمة اتفاقيات المنح التي تم توقيعها مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية خلال العام 2013 في إطار منحة دول مجلس التعاون الخليجي للمملكة، هي مخصصة لتمويل مشاريع تنموية رأسمالية واردة في قانون الموازنة العامة، ويتم الصرف عليها خلال فترة تنفيذ المشروع التي غالباً ما تتراوح ما بين (2-5) سنوات، ولا يتم انفاقها خلال العام الذي تم التوقيع به. وفيما يلي ملخص المساعدات للعام 2013.

مليون دولار

المنح	القيمة
(1) منح موجهة لدعم الموازنة العامة	377
(2) منح موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية	1810.163
مجموع منح	2187.163
القروض الميسرة	القيمة
(1) قروض ميسرة موجهة لدعم الموازنة العامة	150
(2) قروض ميسرة موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية بما فيها المكفولة من الحكومة	295
مجموع القروض الميسرة	445
المجموع الكلي	2632.163

ثالثاً: المساعدات الخارجية الملتمزم بها لعام 2013 حسب الجهة المانحة

مليون دولار

الجهة المانحة	المنح	القروض الميسرة	المجموع
الولايات المتحدة الامريكية	552.7	-	552.7
الاتحاد الاوروبي	149.6	-	149.6
اليابان	13.28	-	13.28
البنك الدولي	13.28	220	233.28
البنك دولي/ ممول من صندوق التحول شراكة دوفيل	14.25	-	14.25
المانيا	20.93	47.6	68.53
ايطاليا	2.03	-	2.03
فرنسا	2.04	20.4	22.44

الجهة المانحة	المنح	القروض الميسرة	المجموع
المملكة المتحدة	20.7	–	20.7
هولندا	1.3	–	1.3
الوكالة السويسرية للتنمية	2.3	–	2.3
الصين	25.7	–	25.7
برنامج الاغذية العالمي	40.93	–	40.93
برنامج الامم المتحدة الانمائي	11.64	–	11.64
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	6.377	–	6.377
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	2.4	–	2.4
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	6.85	–	6.85
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2.824	157	159.824
البنك الاسلامي للتنمية	0.162	–	0.162
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية /المنحة الخليجية	215	–	215
الصندوق السعودي للتنمية/المنحة الخليجية	299.4	–	299.4
صندوق ابو ظبي للتنمية/المنحة الخليجية	783.47	–	783.47
المجموع	2187.163	445	2632.163

رابعاً: التعاون الفني وأدوات الدعم المؤسسي الممولة من الاتحاد الأوروبي

(1) مشاريع التوأمة:

- مشروع توأمة في مجال السلامة المرورية، وبكلفة تبلغ (0,95) مليون يورو، ولمدة 15 شهراً.
- مشروع توأمة في مجال الحماية الاجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية، وبكلفة تبلغ (1) مليون يورو، ولمدة 18 شهراً.
- مشروع توأمة في مجال الطيران المدني، وبكلفة تبلغ (1,3) مليون يورو، ولمدة 18 شهراً.
- مشروع توأمة لدعم شركة الكهرباء، وبكلفة تبلغ (1,7) مليون يورو، ولمدة 24 شهراً.
- مشروع توأمة في مجال السياحة، وبكلفة تبلغ (1,1) مليون يورو، ولمدة 18 شهراً.
- مشروع توأمة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، وبكلفة تبلغ (0,9) مليون يورو، ولمدة 15 شهراً.
- مشروع توأمة في مجال الإحصاءات، وبكلفة تبلغ (1,2) مليون يورو، ولمدة 18 شهراً.
- مشروع توأمة لدعم المديرية العامة لقوات الدرك، وبكلفة تبلغ (1,1) مليون يورو، ولمدة 15 شهراً.
- مشروع توأمة لدعم ديوان المحاسبة، وبكلفة تبلغ (1,2) مليون يورو، ولمدة 21 شهراً.

(2) عقود الخدمات:

- مشروع دعم فني لوزارة وزارة الصناعة والتجارة والتموين في إطار تنفيذ خطة العمل المشتركة لسياسة الجوار، وبكلفة تبلغ (1,9) مليون يورو.
- مجموعة من مشاريع الدعم الفني قصيرة الأجل:
 - تصميم مشروع نظام إدارة المعلومات المائية لوزارة المياه والري.
 - تزويد وزارة النقل بخبراء لدعم استكمال مشروع تسهيل النقل والتجارة .
 - تزويد وزارة الطاقة بخبراء لدراسة سوق الغاز المسال.

(3) عقود المنح:

- منحة لدراسة الهجرة بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، وبكلفة تبلغ (0.5) مليون يورو، ولمدة 24 شهراً.

4) أنشطة أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX):

- تم خلال عام 2013 تنظيم ما مجموعه (37) نشاطاً من خلال أداة الدعم الفني وتبادل المعلومات (TAIEX)، وعلى النحو التالي:

• ورش العمل

تم تنظيم (3) ورش عمل محلية، الأولى حول موضوع "ضمان جودة التعليم في المدارس الحكومية" لصالح وزارة التربية والتعليم وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، والثانية حول موضوع "قواعد المنشأ الأوروبية" لصالح وزارة التجارة والصناعة وغرفة صناعة الأردن، والثالثة حول موضوع "تقييم ضمان الجودة وإدارة المياه" لصالح مختبرات العقبة الدولية-بن حيان"، وهي الورشة الأولى التي يتم تنظيمها في مدينة العقبة.

• بعثات الخبراء

تم إيفاد (8) بعثات لخبراء من الاتحاد الأوروبي لصالح عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، ومنها وزارة الزراعة في مجال الأمراض النباتية، ووزارة الخارجية في مجال التنقل والهجرة ومراقبة الحدود ووثائق السفر وهويات الأحوال الشخصية (أربعة بعثات)، والجمعية العلمية الملكية في مجال التقييم المخبري لسلامة ألعاب الأطفال والاحمال الكهربائية (بعثتين)، وهيئة المناطق التنموية في مجال الشروط البيئية لمشاريع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء.

• الزيارات الدراسية

شارك ما مجموعه سبعة وعشرون موظفاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة في (9) زيارات دراسية إلى دول الاتحاد الأوروبي بهدف التعرف على أفضل الممارسات ونقل المعرفة الفنية والعلمي، واشتملت الزيارات على مشاركين من وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة البيئة، ومؤسسة الغذاء والدواء، ومؤسسة المواصفات المقاييس، وهيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، ومختبرات العقبة الدولية- بن حيان، والجمارك، ودائرة قاضي القضاة، ومديرية الأمن العام، وقوات الدرك.

• ورش العمل الإقليمية

شارك ما مجموعه 51 موظفاً من المؤسسات الحكومية في (17) ورشة عمل إقليمية في مجالات مختلفة منها: قواعد المنشأ، تقييم وقبول المنتجات الصناعية، وقطاع الغزل والنسيج، والقضاء، ودور الجمارك الرقابي والتنفيذي فيما يخص باستيراد المواد الكيميائية، وقضية القرصنة والتزوير، والأمراض المعدية والسارية. وتؤكد النتائج على الأهمية المتزايدة لأداة (TAIEX) بوصفها إطاراً لتبادل الخبرات بين الأردن

ودول الاتحاد الأوروبي، ولتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتطويرها، وقد وصل عدد المشاركين من الأردن في نشاطات TAIEX خلال عام 2013 إلى 379 مشاركاً، وحائزاً على المرتبة الثالثة بين دول بلدان جنوب المتوسط الثماني المستفيدة من هذه الأداة، والمرتبة السابعة بين 17 دولة مستفيدة من هذه الأداة، حيث يجرى حالياً التحضير لورشات عمل وبعثات خبراء لوزارة الزراعة ووزارة البيئة للربع الأول من 2014.

(5) أنشطة برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA):

- تم استكمال مشروع دعم وزارة المالية في تطوير نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، والذي بدأ في عام 2011، والذي يهدف الى انسحاب ديوان المحاسبة من التدقيق (المسبق) ما قبل الدفع من خلال تعزيز دور وحدة الرقابة المركزية في وزارة المالية وتطوير قدرات وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة، وتعزيز عملية التنسيق والتعاون بينها وبين ديوان المحاسبة والإدارات المالية في الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة. حيث نفذ فريق عمل سيجما ورشتي عمل في شهري ايلول وديسمبر 2013، والتي تم من خلالهما عرض ومناقشة المواضيع ذات العلاقة، والتي من أهمها: إعداد تقارير الرقابة السنوي وخطط العمل السنوية والنماذج لوحدة الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية، واستعراض افضل الممارسات في دول الاتحاد الاوروبي كالبورتغال وبريطانيا وغيرها.
- كما تم أيضاً استكمال مشروع دعم ديوان المحاسبة في تنفيذ خطته الاستراتيجية والذي بدأ في عام 2011، والذي يهدف الى انسحاب ديوان المحاسبة من التدقيق المسبق بالتنسيق مع وزارة المالية والوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة، وتجسير الدعم المقدم لديوان المحاسبة خلال مدة تحضير مشروع التوأمة، والذي بدأ تنفيذه في شهر 9/2013، وذلك من خلال تقديم الاستشارة المطلوبة عند تحضير وثائق المشروع المختلفة، وذلك من خلال افاد بعثتي خبراء سيجما في شهري حزيران وديسمبر 2013.

خامساً: برامج المنح الدراسية والتدريبية وبرامج التعاون العلمي والثقافي

البرامج التدريبية ويمكن تقسيمها إلى شقين:

1. برامج المنح التدريبية التي تقدمها الدول المانحة والصدقية ضمن برامج التعاون الفني والتنموي: وهي تلك البرامج التي تقدم كمساعدات فنية للدول النامية في مختلف المجالات، والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية ما بين مرشحي الدول المدعوة للمشاركة، وفي إطار هذا النوع من البرامج يتم ترشيح (1-3) للمنافسة على المشاركة في البرنامج التدريبي الواحد، وغالباً ما يتم قبول مرشح واحد على كل برنامج تدريبي من كل دولة، وضمن هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بترشيح ما يزيد على (458) موظفاً ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة فقط، وتم قبول وإيفاد ما مجموعه (167) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات، للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وتدريبية في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد، والاستثمار، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، المسح الجغرافي، التخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية والاحتياجات الخاصة.

2. البرامج التدريبية المخصصة للأردن: وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في إطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة والصدقية كاليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، وهولندا والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وبموجب هذا النوع من البرامج يتم تخصيص عدد من البرامج التدريبية لمشاركين من الأردن فقط، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتفاوض مع هذه الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة، حيث تم خلال العام 2013 إيفاد ما مجموعه (152) موظفاً من مختلف المؤسسات والوزارات الأردنية للمشاركة في (15) برنامجاً تدريبياً عقدت في الدول المذكورة أعلاه في مجالات: استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وسياسات التدريب المهني، وسياسات الطاقة، تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً، تطوير السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة للقادة الشباب، التشريع، إدارة العدل، والشؤون الاجتماعية وسياسات التشغيل، والإدارة المائية، والأمن الغذائي، وإدارة التمويل العام بالإضافة إلى إدارة الحكم المحلي.

المنح والبعثات الدراسية وتقسّم إلى قسمين:

1. المنح الدراسية التي تقدم من خلال الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين الأردن والدول الصديقة والشقيقة، والتي تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد هذه

البرامج والتوقيع عليها، بحيث يتم إدراج أعداد المنح الدراسية والتخصصات التي سيتم تبادلها ضمن البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي الموقعة مع تلك الدول، وتدار هذه المنح من قبل وزارة التعليم العالي الأردنية.

2. برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اليابانية، المانيا، وهولندا، وكوريا، والصين، وبيروناي دار السلام، وإيطاليا وماليزيا: والتي هي عبارة عن برامج مساعدات تقدم للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من المنح قامت الوزارة بترشيح (41) موظفاً من مختلف المؤسسات والجامعات حيث تم قبول (11) مرشحاً لاستكمال دراساتهم العليا، علماً بأن هذا النوع من البرامج متاحاً لجميع الفئات سواء من موظفي القطاع العام أو الخاص، في حين ان هذه البرامج تخضع لأسس تنافسية.

الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية:

بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات (التعليم والتعليم العالي والثقافة والفنون والسياحة والأثار والتنمية الاجتماعية والأعلام والاتصال والرياضة والشباب) تقوم الوزارة بأبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها، حيث تم خلال العام 2013 توقيع برنامجين تنفيذيين مع كل من جمهورية رومانيا للسنوات (2013-2018) وجمهورية تشيلي للسنوات (2013-2015)، وكذلك الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وعلمي وتقني مع جمهورية نيجيريا الاتحادية حيث سيتم توقيعها خلال شهر شباط 2014، كما تم التفاوض مع عدد من الدول لتجديد (12) مسودة برنامجاً للتعاون العلمي والثقافي في المجالات أعلاه ولللسنوات (2014-2016)، ومن بينها (التشيك، البحرين، ايران، باكستان، بولندا، اليونان، تايوان، أذربيجان، قبرص، وروسيا الاتحادية، كوريا الجنوبية والمغرب) ليتم توقيعها خلال عام 2014.

الدورات التدريبية والمنح الدراسية المقدمة من الجهات المانحة خلال عام 2013

الرقم	أسم الدولة	الدورات التدريبية		المنح الدراسية	
		مجموع الدورات	أعداد المشاركين	مجموع المنح	أعداد المستفيدين
1	الصين الشعبية	10	5	0	0
2	اليابان	34	64	1	0
3	كوريا	14	83	11	2
4	سنغافورة	40	14	0	0
5	تايوان	21	17	2	0
6	الهند	متعدد واقله 100	15		
7	تايلاند	19	7	13	
8	ماليزيا	10	3		
9	ألمانيا	3	-----	متعدد (DAAD Program	غير متوفر
11	السويد	6	7	0	0
12	البنك الإسلامي للتنمية	4	2	12	3
13	المعهد العربي	38	44		

				للتخطيط	
4	4	--	--	إيطاليا	14
1	متعدد (NUFFIC Program)	47	متعدد واقله 100	هولندا	17
--	5	3	3	البنك الدولي	20
-----	1	3	2	هيئة الأمم المتحدة	21
		5	2	صندوق النقد الدولي	22
1	10	--	--	بروناي دار السلام	23
--	--	--	2	الباكستان	24
--	--	0	1	منظمات دولية	25
11	59	319	399	المجموع	

خامساً: مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>تمويل تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مشاريع وانشطة واحتياجات ملحة وذات اولوية في المحافظات مع التركيز على المناطق الفقيرة - تحسين البيئة التعليمية في المدارس - مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات 	<p>تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة</p>	<p>التجمعات المحلية في مختلف المحافظات</p>	<p>كافة الوزارات المعنية بتنفيذ مثل هذه المشاريع مثل (وزارة البلديات، وزارة المياه والري، مدارس وزارة التربية والتعليم .. الخ) إضافة إلى دائرة الشؤون الفلسطينية.</p>
<p>تنفيذ وتطوير المشاريع الصغيرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقراض الصغير والمتوسط - مراكز تعزيز الإنتاجية 	<p>تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية و إدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها</p>	<p>أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد</p>	<p>الجمعية العلمية الملكية صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة التدريب المهني.</p>

		مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	(إرادة)
الجمعيات التعاونية، الجمعيات الخيرية والنسائية والتطوعية، جمعيات المتقاعدين العسكريين.	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل.	الدعم المباشر لهيئات المجتمع المدني: - دعم تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بجمعيات خيرية وتعاونية

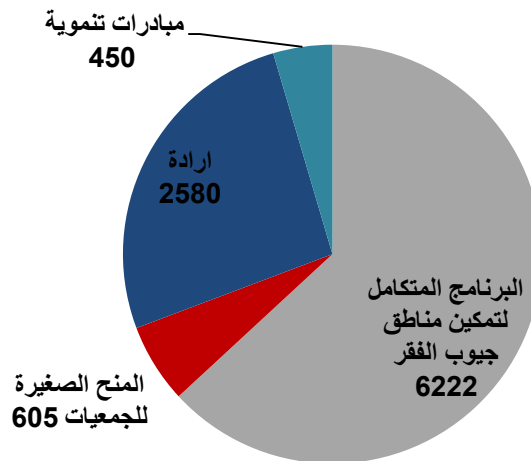
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>تنفيذ مشاريع التنمية المحلية المتكاملة في مناطق جيوب الفقر،</p> <p>برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر</p> <p>المبادرات التنموية الشاملة</p>	<p>الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المستهدفة من خلال خلق اقتصاديات محلية مستدامة ودعمها لتنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية ودعم البنى الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية في المناطق المستهدفة</p>	<p>المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)</p> <p>المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر والاسر الفقيرة.</p>	<p>المنظمات الأهلية غير الحكومية مثل مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية وتعاونية وهيئات ، البلديات المعنية ، الوزارات المختلفة.</p>
<p>دعم البيئة الشبابة المنتجة</p>	<p>توفير وتطوير مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية اللازمة للشباب في مختلف المحافظات ودعم تهيئتهم للمشاركة في سوق العمل والانتاج</p>	<p>الاندية الرياضية، طلبة الجامعات، المدارس الحكومية، المؤسسات الرسمية العامة والاهلية العاملة في مجال التنمية</p>	<p>المجلس الاعلى للشباب، الجامعات المحلية، الاندية الرياضية، جامعة كولومبيا، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة المتقاعدين العسكريين، القوات المسلحة الاردنية، صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.</p>

5-1 إنجازات برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

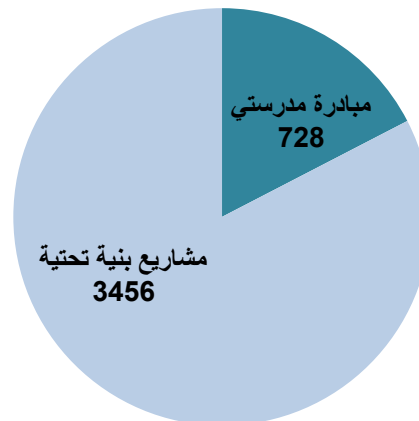
تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين ويكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال ثلاثة مسارات رئيسية هي: مكون الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل، مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية، مكون تطوير البيئة الشبابية المنتجة، إضافة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية والإسكان (حزمة الأمان)، وقد بلغت قيمة اتفاق البرنامج لعام 2013 موزعة على المحافظات (16.408) مليون دينار موزعة كالتالي:

الرقم	البند	المكون / المشروع	الإنفاق (ألف دينار)	الإنفاق %
1	برامج الإنتاجية	مكون الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل	9970	60.7
2		مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية	4184	25.5
3		تطوير البيئة الشبابية المنتجة	533	3.3
4		نفقات إدارية ومناقلات	884	5.3
5	حزمة الامان الاجتماعي	مشاريع الاسكان والبنية التحتية	837	5.2
المجموع			16408	100

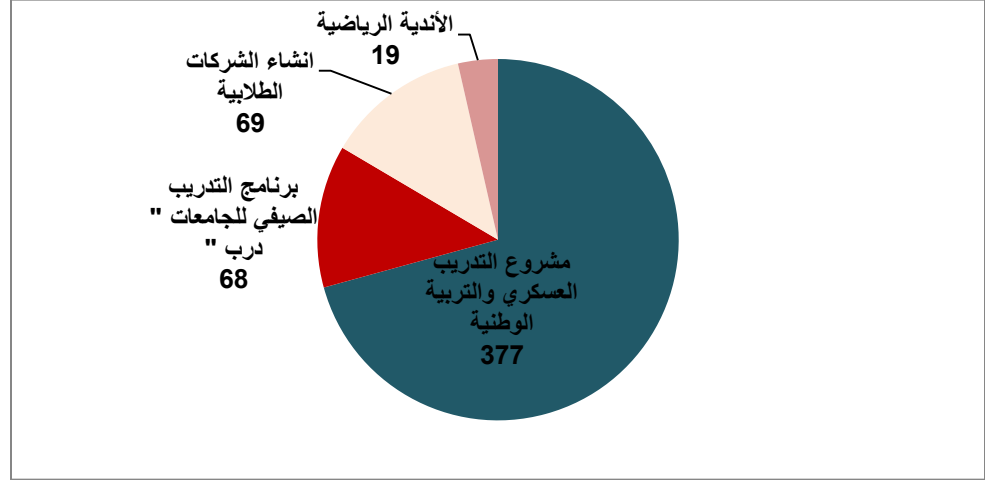
مكون الانتاجية وبناء
القدرات - الاتفاق الفعلي
خلال الفترة
1/1-31/12/2013
(9970 ألف دينار)



مكون برامج البنية
التحتية- الاتفاق الفعلي
خلال الفترة
1/1-31/12/2013
(4184 ألف دينار)



مكون البيئة الشبابية-
الانفاق الفعلي خلال الفترة
1/1-31/12/2013
(533 ألف دينار)



وعلى صعيد انجازات البرنامج في عام 2013 فقد تم تمويل ودعم (1065) مشروعا انتاجيا صغيرا ومتوسط، وتمويل تنفيذ (210) مشاريع بنية تحتية، وتمويل ودعم (871) مشروع ميكروي و (754) مشروع أسري لهيئات المجتمع المحلي والاسر الفقيرة موزعة على أنشطة البرنامج، وقد حققت هذه المشاريع ما يزيد عن (3530) فرصة عمل في مختلف محافظات المملكة وعلى النحو التالي:

أولاً: محور الانتاجية والتمويل وبناء القدرات

المنح الصغيرة للجمعيات الخيرية والتعاونية

- تمويل وتنفيذ (55) مشروع لجمعيات تعاونية، وفرت (150) فرصة عمل، وتشغيل (30) مشروع من المشاريع الممولة
- تمويل وتنفيذ (60) مشروع لجمعية خيرية، وفرت (180) فرصة عمل، وتشغيل (30) مشروع من المشاريع الممولة
- بناء قدرات 50 هيئة محلية (20 هيئة من الجمعيات الخيرية ، 30 هيئة من الجمعيات التعاونية) مؤهلة لتنفيذ وإدارة مشاريع انتاجية.
- تم عقد ما لا يقل عن 12 اجتماع ميداني للتعريف بمعايير وشروط تقديم جائزة أفضل مشروع تعاوني وأفضل جمعية تعاونية لعام 2013، حيث تم منح جائزة أفضل مشروع تعاوني ومنح جائزة أفضل جمعية تعاونية في حفل يوم التعاون العالمي.
- الفائزون بجائزة أفضل مشروع تعاوني متميز

1. المركز الأول: مشروع متنزه وبركة اطفال، جمعية المتقاعدين العسكريين الأغوار الشمالية، محافظة اربد
2. المركز الثاني: مشروع مدرسة وروضة براعم أبو نصير النموذجية، الجمعية التعاونية لموظفي ومتقاعدي الشركات، محافظة البلقاء
3. المركز الثالث مناصفة بين مشروع جاروشة وتصنيع أعلاف لجمعية الضحى التعاونية، محافظة مادبا ومشروع حلي ومجوهرات فضية لجمعية سيدات الانباط التعاونية. الفائزون بجائزة أفضل مشروع تعاوني متميز
1. المركز الأول مناصفة بين: جمعية سيل فينان التعاونية - محافظة العقبة، وجمعية سحم اربد التعاونية - محافظة اربد
2. المركز الثاني: جمعية النداء التعاونية محافظة معان
3. المركز الثالث: جمعية الأرض الطيبة التعاونية، محافظة مادبا.

برنامج تمكين جيوب الفقر

- دعم (84) مشروع انتاجي في مناطق جيوب الفقر، وفرت (251) فرصة عمل.
- تنفيذ (754) مشروع أسري في مناطق جيوب الفقر وفرت (754) فرصة عمل.
- تنفيذ (826) مشروع ميكروي في مناطق جيوب الفقر وفرت (400) فرصة عمل.
- تنفيذ حزم تدريبية متكاملة لتأهيل (20) هيئة محلية مؤهلة لتنفيذ مشاريع انتاجية في مناطق جيوب الفقر
- نشر الوعي ل (2000) شخص بأهمية الاستثمار وانشاء مشاريع انتاجية من خلال تنفيذ (100) برنامج توعوي في مناطق جيوب الفقر.

المبادرات الشاملة

- دعم (12) مشروع انتاجي في المناطق المستفيدة من المبادرة الشاملة (الكرك، اربد، السلط)، عملت على إيجاد (25) فرصة عمل.
- تنفيذ (25) مشروع ميكروي في المناطق المستفيدة من المبادرة التنموية الشاملة عملت على إيجاد (25) فرصة عمل.

- نشر الوعي من خلال المبادرات لـ 90 شخص بأهمية الاستثمار وإنشاء مشاريع إنتاجية من خلال برنامجين ، 25 شخص مؤهل لإقامة مشاريع صغيرة وميكروية) إضافة الى 10 هيئات محلية مؤهلة لتنفيذ مشاريع إنتاجية في الكرك والطفيلة، وتدريب (200) مشارك ضمن المبادرات الشبابية وتنظيم 12 ورشة عمل وبرنامج توعوي.

ارادة

- تطوير وإقامة (550) مشروع انتاجي تستفيد من الخدمات الفنية، عملت على إيجاد (1500) فرصة عمل.
- إقامة (200) مشروع ميكروي استفاد من الخدمات الفنية المقدمة من إرادة وفرت (150) فرصة عمل منزلية.
- تمويل (120) مشروع انتاجي في مناطق جيوب الفقر من خلال صندوق التنمية والتشغيل.
- تمويل (40) مشروع انتاجي لهيئة محلية من خلال صندوق التنمية والتشغيل
- تطوير (64) مشروع مطبق لمعايير تحسين الاداء والجودة المحلية والعالمية
 - (18) مشروعا مطبقا لمعيار pre-ISO.
 - (18) مشروعا مطبقا لمعيار pre-HACCP.
 - (5) مشروعا مطبقا لمعيار PRE-GLOBAL GAP .
 - (5) مشاريع حاصلة على شهادة ISO .
 - (4) مشاريع حاصلة على شهادة HACCP.
 - (8) مشاريع حاصلة على شهادة GLOBAL GAP .
 - ضمان جودة ما لا يقل عن (80) منتج من منتجات المشاريع الغذائية.
- اكساب مهارات لـ 400 صاحب مشروع وموظفيهم، تدريب 579 طالب وطالبة من حديثي التخرج، نشر الوعي لـ 1500 شخص بأهمية الاستثمار وإنشاء مشاريع إنتاجية من خلال 300 برنامج توعوي، تدريب 1500 شخص مؤهل لإقامة مشاريع صغيرة وميكروية.

المتابعة والتقييم

- تمويل (20) مشروع انتاجي من خلال صندوق التنمية والتشغيل وضمانه من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.

ثانياً: مكون البنية التحتية

- استكمال تنفيذ (60) طريق مختلف
- استكمال خدمة (11) منطقة بخطوط مياه ناقلات رئيسية وفرعية ووصلات منزلية
- تمويل تنفيذ (10) مشاريع بنية تحتية ذات أولوية ملحة في المناطق المستهدفة
- تجهيز وصيانة (51) مرفق خدمي في مناطق جيوب الفقر
- تجهيز وصيانة (5) مرافق خدمية في محافظتي الكرك والطفيلة منة خلال المبادرات
- تجهيز (10) مرافق شبابية في مختلف مناطق المملكة من خلال البيئة الشبابية
- تنفيذ (7) مرفق شبابي في مناطق جيوب الفقر ستوفر ما لا يقل عن 7 فرص عمل من خلال برنامج تمكين جيوب الفقر
- تأهيل وصيانة ما لا يقل عن (6) مدرسة في المناطق المستهدفة من خلال البيئة الشبابية
- صيانة (50) منزل في مناطق جيوب الفقر

ثالثاً: مكون البيئة الشبابية

- استكمال وتنفيذ (3) مشاريع تنمية ستعمل على ايجاد (45) فرصة عمل
- رفع كفاءة 119 شخص من العاملين في مجال التنمية
- 3500 طالب جامعي واع لأهمية الريادة ومتطلبات بيئة الأعمال
- 1625 متدرب من خلال الشركات الطلابية
- اضافة الى 38 ألف طالب في المرحلة السابعة من التدريب العسكري والتربية الوطنية لطلبة المدارس.

رابعاً: برنامج حزمة الامان الاجتماعي

- تأهيل (160) منزل في 7 مخيمات في المملكة من خلال برنامج حزمة الامان الاجتماعي.

5-2 انجازات برنامج التنمية المحلية

أولاً: تنمية المحافظات

- تم الانتهاء من اعداد البرامج التنموية للمحافظات للأعوام الثلاثة (2013 - 2016) وبمشاركة شعبية في صناعة القرار التنموي وبما يضمن معالجة التفاوت التنموي بين المحافظات، والوصول الى نظام تخطيط للتنمية المحلية يضمن نجاح تطبيق مشروع اللامركزية على مستوى المحافظات مستقبلاً، بحيث يتم تمكين المحافظات وأجهزتها الرسمية والاهلية من تحديد الاولويات التنموية ذات القيمة المضافة التي ستساعد صاحب القرار في تقديم الدعم المناسب لتبنيها وخاصة فيما يتعلق بمجالات البنية التحتية انطلاقاً من التعرف على المشاكل التنموية ومستوى الخدمات المقدمة في كل محافظة بهدف تعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات استناداً لميزاتها التنافسية.
- تم تخصيص ما قيمته (200) مليون دولار لتمويل المشاريع الجديدة في البرامج التنموية للمحافظات للأعوام المستهدفة، ضمن الاتفاقية الاطارية مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لاستغلال المنحة الخليجية المخصصة في تمويل المشاريع التنموية الاردنية. ورصد ما قيمته (46.2) مليون دينار في موازنة العام 2013 لتنفيذ (240) مشروع في مختلف القطاعات من أولويات مطالب واحتياجات البرامج التنموية للمحافظات.
- كما قامت الحكومة بعقد لقاءات في كافة المحافظات وذلك بهدف التوصل الى توافق حكومي مجتمعي حول تلك البرامج التنموية والتي تضمنت أهم المشاريع الحكومية الملتمزم بها وتلك التي تتعلق بمشاريع المطالب والاحتياجات والتي تعتبر اولويات تنموية غير ملباه.
- تم تعميم هذه المطالب والاحتياجات على كافة الوزارات/ المؤسسات ذات العلاقة لمراجعتها وترتيبها وحسب الاولوية بالإضافة الى تقدير كلفها، وتضمين ما امكن منها ضمن موازنات تلك الوزارات/ المؤسسات للأعوام الثلاثة القادمة.
- تم الخروج بقوائم تعبر عن المشاريع ذات الاولوية القصوى والتي قدرت قيمها بما يقارب (60) مليون دينار ليصار الى تمويلها من خلال المنحة الخليجية/ دولة الكويت تحت بند مشروع البنية التحتية للمحافظات للعام 2014 وتمت المصادقة عليها وحسب الاصول من قبل مجلس الوزراء الموقر بموجب قراره رقم (3072)، (6) مليون دينار منها لدعم قطاع البلديات لتعزيز دورها في خدمة مناطقها.

ثانياً: مؤسسات المجتمع المدني

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الميكروي وفق خطتها التنفيذية للأعوام (2012-2014) بالتشارك والتنسيق مع المؤسسات المعنية واللجنة التوجيهية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر حول الموضوع، وكذلك مع الجهات الدولية الداعمة للقطاع.
- استقطاب المساعدات الفنية اللازمة لتنفيذ أولويات توصيات الاستراتيجية، بالاستناد إلى دراسات منهجية وشمولية بدعم من بنك الأعمار الألماني، وكذلك من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، حيث تم دراسة سوق التمويل الميكروي وتحديد الاحتياجات اللازمة للنمو والتوسع في تقديم المنتجات والخدمات المالية الشمولية الجديدة وغير التقليدية بما يضمن توفير خدمات إضافية متنوعة لمختلف فئات المقترضين، وكذلك إقرار التوصيات حول انعكاسات النمو المتوقع على الأبعاد التشريعية والتنظيمية للقطاع، وتحديد الإطار الأنسب للإشراف والرقابة على أعمال مؤسسات التمويل الميكروي بالتنسيق والتشارك مع البنك المركزي الأردني.
- إعداد النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للأعوام (2014-2017) لاستكمال تنفيذ محاور الاستراتيجية وفق الوصف الخاص بكل محور وهدف ونشاط في الاستراتيجية من حيث تحليل المخاطر والإطار التأشيري للإنفاق متوسط المدى ومؤشرات المتابعة والتقييم.
- التعاون مع البرنامج الإقليمي للوكالة الألمانية للتعاون الدولي لدعم قطاع التمويل الميكروي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنفيذ عدد من ورش العمل والأنشطة الاستشارية والحوارية لدعم الدراسات التحضيرية لدى البنك المركزي الأردني، من خلال تحليل القدرات المؤسسية للبنك واتخاذ الإجراءات التنظيمية والمؤسسية اللازمة، وإعداد الإطار العام لنظام ترخيص وتسجيل شركات التمويل الأصغر، وتحديد إطار مجموعة التعليمات التفصيلية للقضايا الأساسية في الإشراف ومنهجيات الرقابة الملائمة للقطاع، وتنفيذ دراسات استطلاعية لتجارب عالمية للاستفادة منها في سياق الجهود الوطنية لتصميم الإطار الرقابي والإشرافي لقطاع التمويل الميكروي.
- مراجعة الدور الاستراتيجي لصندوق التنمية والتشغيل وإجراء تحليل مؤسسي شامل لتحديد مجالات المساعدات الفنية اللازمة لتنفيذ التحول الاستراتيجي في دور الصندوق في دعم قطاع التمويل الأصغر، واتخاذ عدد من الترتيبات المؤسسية التحضيرية لذلك في الصندوق.
- استمرار دعم تفعيل دور شبكة تنمية في تمثيل قطاع التمويل الميكروي في مختلف المستويات والفعاليات والمساهمة في توفير برامج التوعية وبناء القدرات اللازمة بالتوازي مع الجهود التشاركية مع كل من البنك المركزي وصندوق التنمية والتشغيل.

- تحضير الشروط المرجعية والإطار العام لدراسة متوسطة المدى لتقييم أثر قطاع التمويل الميكروي في الأردن ليصار إلى تنفيذها العام المقبل بإشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتشارك مع الجهات المعنية وعلى مدار أربع سنوات، تمهيداً لإصدار الاستراتيجية الوطنية الثانية للاشتغال المالي لقطاع التمويل الميكروي عام 2017 في ضوء التطورات والإنجازات المخططة وفق محاور عمل الاستراتيجية الحالية.

- في ضوء الإنجازات المتحققة في إصلاح وتطوير قطاع التمويل الميكروي وإشادة الجهات الدولية بذلك في إطار التواصل المؤسسي المستمر ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومجموعة الدول الداعمة للقطاع، فقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداً لتقديم برنامج دعم خزانة للموازنة العامة بقيمة (35) مليون يورو للأعوام (2013-2017) للمساهمة في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع، وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع اللجنة التوجيهية بتصميم مؤشرات التحقق البرنامج لاستحقاق المنح المشروطة خلال فترة البرنامج تمهيداً لتوقيع اتفاقية التمويل، وذلك من خلال تنفيذ عدد من الدراسات الاستشارية المختصة لمساعدة كل من البنك المركزي الأردني وصندوق التنمية والتشغيل وشبكة شركات التمويل الأصغر في الأردن (تنمية) باعتبارها المؤسسات الرئيسية المستهدفة في البرنامج بعنوان " الترويج للاشتغال المالي من خلال تطوير حاكمية وانتشار التمويل الميكروي في الأردن"، والذي سيركز على أربعة محاور رئيسية وفق أولويات الاستراتيجية الوطنية في مجالات دعم الإطار القانوني، و تكامل حاكمية الإطار المؤسسي، وتطوير البنية التحتية المالية للقطاع، وزيادة انتشار خدمات التمويل الميكروي الشمولية في المناطق غير المخدومة.

- كما شاركت الوزارة في دعم ورعاية عدد من المؤتمرات وورش العمل الدولية حول قطاع التمويل الميكروي وتشجيع استضافتها في الأردن خلال العام 2013 بالتنسيق مع الجهات المعنية، كان أبرزها ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي للبرنامج الإقليمي للوكالة الألمانية للتعاون الدولي لدعم قطاع التمويل الميكروي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال شهر شباط، وورشة عمل الاتحاد الأوروبي للتواصل مع المشاركين في عملية إصلاح وتطوير قطاع التمويل الميكروي في الأردن خلال شهر أيلول، والمؤتمر السنوي للشبكة العالمية المصرفية للنساء حول بناء التمويل الشمولي للمرأة خلال شهر تشرين ثاني، وكذلك ورشة عمل البرنامج الإقليمي لبنك الإعمار الألماني لدعم قطاع التمويل الميكروي (سند) حول نماذج النمو المسؤول في البيئة التنافسية خلال شهر كانون أول.

- أما أبرز مؤشرات قطاع التمويل الميكروي للعام 2013، فبلغت قيمها على النحو التالي:

المؤشر	صندوق التنمية والتشغيل	مؤسسات التمويل الميكروي	المجموع
إجمالي حجم القروض الممنوحة (دينار)	66,854,678	118,288,973	185,143,651
إجمالي عدد المقترضين	31,376	276,655	308,031

سادساً: في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية:

الخدمات:

الشركاء في تقديم الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
منظمات الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	إعداد دراسة تقييم أثر تواجد العراقيين والسوريين على القطاعات الخدمية والموازنة العامة في المملكة
مؤسسات المجتمع المحلي الهيئات الدولية الجهات المانحة العراقيون والسوريين في المملكة	الأردنيين العراقيين السوريين	العمل كسكرتاريا للجنة التنسيقية المكلفة بمتابعة المشاريع التي تستهدف العراقيين والسوريين في المملكة ومتابعة قراراتها
العراقيون والسوريين في المملكة الوزارات القطاعية المختلفة	الأردنيين العراقيين السوريين	تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية ومراجعة خطط عمل المشاريع الإنسانية المقدمة والتي تستهدف السوريين والعراقيين والفئات الأقل حظاً من الأردنيين،

		انسجماً مع السياسة العامة للحكومة واستناداً الى قانون الجمعيات
UNHCR	العراقيين السوريين	استقبال الشكاوى والملاحظات والاستفسارات من خلال الخط الساخن
المنظمات غير الحكومية	العراقيين	متابعة وتنسيق البرامج التي تهدف الى رفع كفاءة الكوادر العراقية والممولة من المنظمات والهيئات الدولية
الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	متابعة عمل وتنفيذ قرارات لجنة العطاءات الخاصة المكلفة بإجراءات تنفيذ المنح المقدمة للحكومة
الحكومة الأردنية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) البنك الدولي المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأردنيين العراقيين السوريين	مراجعة البروتوكولات والاتفاقيات المقدمة من الجهات المانحة ومتابعة تنفيذها

(UNHCR) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وغيرها		
منظمات الأمم المتحدة سفارات الدول العربية والأجنبية الحكومة الأردنية	الأردنيين السوريين	إعداد وتحديث نداء الإغاثة لطلب المساعدات الدولية الإنسانية لتغطية أثر استضافة السوريين
منظمات الأمم المتحدة سفارات الدول العربية والأجنبية الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	التنسيق وعقد اجتماعات مع الجهات المانحة والمنظمات والهيئات الدولية لطلب المساعدات لدعم الحكومة
منظمات الأمم المتحدة الوزارات القطاعية	الأردنيين العراقيين السوريين	المشاركة في اجتماعات فرق العمل القطاعية (التعليم والصحة، وغيرها...) مع منظمات الأمم المتحدة
منظمات الأمم المتحدة الوزارات القطاعية	الأردنيين العراقيين السوريين	دراسة التقارير الدولية وإبداء الملاحظات حولها
الوزارات القطاعية المختلفة	الأردنيين العراقيين	إعداد تقارير تقييم أثر تواجد السوريين والعراقيين على المملكة بالتنسيق مع الوزارات

والمؤسسات المعنية	السوريين	
وضع قاعدة بيانات بالمشاريع المقدمة من المنظمات غير الحكومية وإعداد تقارير سير العمل	الأردنيين العراقيين السوريين	منظمات الأمم المتحدة مؤسسات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن
القيام بالزيارات الميدانية للاطلاع على سير العمل في تنفيذ البرامج والمشاريع وإعداد التقارير الخاصة بذلك	الأردنيين العراقيين السوريين	مؤسسات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن

انجازات وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية

1. تم اطلاق اطار دعم المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين خلال شهر أيلول من العام 2013، حيث تمخض عن هذا الاطار إعداد دراسة تقييم احتياجات المجتمعات المستضيفة والتي تم الإعلان عنها في شهر تشرين الثاني من العام 2013.
2. ضمن خطة إطار دعم المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين تم إعداد مسودة الخطة الوطنية لتمكين المجتمع المحلي من التعامل مع أثر تواجد اللاجئين السوريين في الأردن للفترة 2014 - 2016، بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة وبمشاركة الجهات المانحة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والوزارات المعنية، حيث تم إطلاقها خلال مؤتمر الكويت الثاني.
3. بلغ حجم الدعم المقدم للحكومة جراء استضافة اللاجئين السوريين خلال العام 2013 (223) مليون دينار منها (140) مليون دينار كانت دعم مباشر للموازنة العامة، في حين توزع باقي الدعم على قطاعات الصحة، والتعليم، والبلديات، والطاقة.
4. قامت اللجنة التنسيقية خلال العام 2013 بمراجعته المشاريع المقدمة من المنظمات غير الحكومية لضمان انسجامها مع السياسة العامة للدولة، حيث تمت الموافقة على 112 مشروعاً لدعم المحتاجين من الأردنيين واللاجئين والسوريين بقيمة إجمالية بلغت (95) مليون دينار توزعت على القطاعات التالية:

- ▣ قطاع المساعدات النقدية والعينية (26,624) مليون دينار أردني.
- ▣ قطاع الخدمات الاجتماعية (25,310) مليون دينار أردني.
- ▣ قطاع الخدمات الصحية (17,646) مليون دينار أردني.
- ▣ قطاع خدمات المياه والصرف الصحي (10) مليون دينار أردني.
- ▣ قطاع خدمات التعليم (6,828) مليون دينار أردني.
- ▣ قطاع الحماية (4,698) مليون دينار أردني.
- ▣ قطاع الدعم النفسي والصحة النفسية (3,878) مليون دينار أردني.

سابعاً: في مجال التقييم وقياس الأثر:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	
<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية</p> <p>الجهات المانحة</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية</p> <p>الجهات المانحة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>ضمان انسجام البرامج والمشاريع مع الأهداف والأولويات الوطنية</p> <p>تبني منهجيات للتقييم وقياس الأثر للبرامج والمشاريع لتشمل صياغة وثائق وخطط للتقييم و تنفيذ التوصيات و تعميم والدروس المستفادة.</p> <p>ضمان الاستفادة من عمليات التقييم والدروس المستفادة لتنعكس على الوطن والمواطنين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.</p>	<p>تعظيم الاستفادة من البرامج والمشاريع لتحسين البيئة التنموية الاقتصادية والاجتماعية</p>
<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية</p> <p>الجهات المانحة</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية</p> <p>الجهات المانحة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>الوصول بعملية التقييم و قياس الأثر لتكون جزء لا يتجزأ من البرامج التنموية الحكومية.</p> <p>تفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم.</p> <p>تمكين القدرات الفردية والمؤسسية في مجال تقييم البرامج والمشاريع و قياس الأثر للارتفاع بأدائهم فردياً.</p>	<p>مأسسة عملية التقييم وقياس الأثر</p>

رئاسة الوزراء	الجهات المانحة	ضمان المشاركة الفاعلة مع البعثات التقييمية	تعزيز
المؤسسات الحكومية	المؤسسات الحكومية	التي تنفذها الجهات المانحة والمنظمات الدولية	الشراكات
ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية	ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية	في مراحل التقييم المختلفة.	المؤسسية والمجتمعية
الجهات المانحة	وشبه الحكومية	تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة (الجهات المنفذة، والوزارات والمديريات المعنية والمستفيدين) في مراحل التقييم المختلفة بكفاءة وفاعلية.	لتحقيق الأهداف التنموية للبرامج الحكومية

الانجازات

- تقييم مجموعة من مشاريع البيئة الشبابية (التدريب العسكري لطلبة المدارس، التدريب الصيفي "درب" ، تطبيقات التنمية المستدامة "كولومبيا"، الشركات الطلابية "إنجاز") ضمن برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية والذي تضمن المراحل التالية: جمع البيانات وتحليلها والخروج بنتائج وتوصيات، نشر وتعميم تقارير التقييم، اعداد خطة تنفيذ توصيات التقييم.
- إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي للأعوام 2014-2016، باعتماد النهج التشاركي والعلمي والمؤسسي في كافة مراحل الاعداد والتي تضمنت : عملية المراجعة وصياغة الرؤية والرسالة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية والخروج بخيارات استراتيجية وصياغة الاهداف المؤسسية.
- المشاركة في إجراء تقييم مؤسسي في الفترة 11/4 - 2013/11/8 مع البعثة التقييمية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والذي يهدف إلى تقييم سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) المتعلقة بالتمويل عن طريق المنح " Corporate– Level Evaluation on IFAD's Policy for Grant Financing"، والتوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها توجيه سياسات الصندوق وأولوياته في تحديد أنشطته مستقبلاً.

- اعداد تقرير يتضمن ملاحظات حول تقييم أداء البنك الإسلامي للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك من وجهة نظر الأردن كعضو في مجلس المحافظين في البنك، سعياً منه لرفع قدرات مجموعة البنك الإسلامي وإمكاناتها لمواصلة مسيرتها في خدمة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ولتوجيه مسيرة البنك خلال العشرة سنوات القادمة في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء.
- إنجاز عمليات توكيد الجودة بخصوص ترجمة كتاب من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية يتعلق بالتقييم تحت عنوان "الطريق إلى النتائج" Road to Result " وذلك بمراجعة الترجمة وتدقيقها فنياً ولغوياً وعلمياً، و بناءً على طلب من قبل البنك الدولي للتعامل مع فنيين ومختصين في مجال التقييم وقياس الأثر.
- تعديل مهام وواجبات وحدة التقييم وقياس الأثر بحيث تتضمن ثلاث محاور رئيسية: تقييم البرامج والمشاريع، توكيد وضمان الجودة ، إدارة الخطة الاستراتيجية ومتابعتها

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات و وحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديريات- الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات و وحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس الترقية والتدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات و وحدات الوزارة

جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة

الانجازات:

○ تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة: تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

○ نظام إدارة الجودة Quality Management System: استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجماً مع التغيرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام 2012 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونموذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين، ولقياس الأداء تنطبق الوزارة حالياً نظام بطاقة الاداء المتوازن (B.S.C) على جميع الاعمال التي تقوم بها المديريات والوحدات.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها

○ تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2013:

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي ومتطلبات الخطة الاستراتيجية حيث استفاد ما يقارب (115) موظفاً في عام 2013 من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل 267 موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته (43.07%) من إجمالي موظفي الوزارة.

كما بلغ العدد الكلي الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2013 ما يقارب (190) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية والدورات الخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية وذلك لأهمية نشر المعرفة المكتسبة.

○ التحفيز والمكافأة

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت انجاز، وحسب معايير محددة وواضحة في أسس المكافآت والحوافز.

○ البعثات الدراسية لعام 2013:

بلغ عدد المبعوثين من موظفي الوزارة واحد وهي:

الاسم	المديرية / الوحدة	المؤهل العلمي
مريم بني هاني	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير في الادارة والدراسات الاستراتيجية

السيدة مريم بني هاني ما زالت على مقاعد الدراسة حالياً، علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

○ جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام 2013:

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير، عطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية الوزير وعطوفة الأمين العام وكل المدراء.

أما جائزة موظف انجاز لعام 2013 فقد تم منحها لمجموعة من موظفي مديريات ووحدات الوزارة والذين قاموا بإعداد وصياغة الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2014-2016.

ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير واستثمار الموارد التكنولوجية وتهيئة بيئة تقنية متقدمة ونظم معلومات متكاملة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمتة إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديريات والوحدات والأقسام ومساندة الإدارة العليا في اتخاذ قراراتهم، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها واستثمار الموجودات المعرفية كجزء من أصول الوزارة غير الملموسة لتنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي وبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالتمويل

من الخارجية من أجل الحصول على تمويل	الجهات	اكتمال مواصفاتها الفنية
--	--------	-------------------------

الانجازات:

استمرت الوزارة خلال العام 2013 بدعم كافة الجهود والمبادرات الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة والخبرات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة، وكذلك من خلال ما يلي:

- الاستمرار في تحديث معلومات البرامج والمشاريع التي تُشرف عليها الوزارة باستخدام نظام متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في خطة عمل الحكومة الذي تم اعتماده في عام 2010 في كافة المؤسسات والدوائر الحكومة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وحدة متابعة تنفيذ خطة الحكومة في رئاسة الوزراء.
- الوقوف على آخر المستجدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المختصة بتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.
- المساهمة في نقل المعرفة والخبرات وتحمل المسؤولية المجتمعية من خلال تدريب طلاب الجامعات والمعاهد في المديرية، حيث تم تدريب 3 طالبات خلال 2013 ضمن برنامج وزارة الأشغال العامة والإسكان لتدريب المهندسين.
- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الالكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الاستمرار في تنفيذ ومتابعة اتفاقية الحكومة مع شركة Microsoft بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- إدامة قاعدة بيانات مُحدثة بموجودات الوزارة من أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات وكذلك البرمجيات والأنظمة المحوسبة.

- الاستمرار في متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق إدانة وصيانة كاميرات المراقبة في مداخل الوزارة ونظام التسجيل المرئي لمراقبة المداخل 24 ساعة x 7 أيام في الأسبوع.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقع مديرية التنمية المحلية وبرامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والموقع الإلكتروني للوزارة، حيث تم خلال العام 2012 إعادة تنسيق وتشكيل المحتوى ومراجعة وتحديث كافة المحتويات والصفحات الداخلية للمديريات وخارطة المحافظات الرقمية، كما تم إضافة العديد من التقارير وقصص النجاح.
- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترنت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية.
- متابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، نظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون، نظام القروض، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، ونظام متابعة المشاريع التي تشرف عليها وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية وغيرها من الأنظمة المختلفة.
- متابعة تحديث النظام المحوسب لإدارة المعرفة حيث يتم من خلاله تخزين كافة الموجودات المعرفية الضمنية والصريحة في الوزارة إضافةً إلى الاحتياجات المعرفية الخارجية لكافة مديريات ووحدات الوزارة.
- متابعة إدانة وتشغيل نظام إدارة المساعدات الفنية في الأردن JAIS (المرحلة الثانية)، وقاعدة البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي والجهاز الخادم الرئيسي الخاص بهذه الأنظمة.
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديريات والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة.

- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي Data Protector ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من Tapes في مركز المعلومات الوطني.
- المساهمة بشكل فاعل في إنجاز متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية من خلال العمل مع فريق معيار المعرفة ومعيار العمليات، للدورة السادسة 2012-2013 والتي فازت بها الوزارة بالمركز الأول للمرة الرابعة على التوالي.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة. واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها. وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الالكتروني، وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء، وتقدر عدد المشاكل الفنية اليومية المتنوعة بـ (25) مشكلة.

ثالثاً: في مجال الشؤون المالية والإدارية

الخدمات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأموال المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات وحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات وحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات وحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة بموازنتها والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات	جميع مديريات وحدات الوزارة

	المعتمدة	للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر... الخ	تقديم الخدمات المالية المساندة

الانجازات:

- تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) :

تم تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية بشكل كامل وتم الاستغناء عن نظام إنفاق بهدف توحيد جميع الإجراءات المالية والإدارية في جميع الأقسام المعنية في مديرية الشؤون المالية والإدارية، بحيث يشمل عمل النظام على معاملات المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة واستخراج التقارير المالية ويهدف النظام تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال ربط النظام بوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي الأردني لضبط ورقابة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتوحيد طلبات الأوامر المالية بشكل الكتروني بأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

- تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.

رابعاً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الإعلام والاتصال:

الخدمات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام	<p>بناء علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</p> <p>إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية.</p> <p>تكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات في الوقت المناسب.</p> <p>إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكُتّاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</p>	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية

<p>جميع مديريات وحدات الوزارة</p>	<p>الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</p> <p>الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p> <p>متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية.</p> <p>مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية.</p>	<p>القيام بالنشاطات البروتوكولية</p>
---------------------------------------	--	--

خامساً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الرقابة المالية والإدارية:

- الإنجازات الرئيسية لوحدة الرقابة المالية (الداخلية):
 - التدقيق السابق لكافة مستندات الصرف والقيد والمتعلقة بنفقات الوزارة من الخزينة والقروض والمنح.
 - أعداد التقارير الرقابية على انفاق الوزارة من الخزينة والقروض للنفقات الجارية والرأسمالية.
 - تدقيق التسويات البنكية لحسابات النفقات المتكررة والانمائي وحسابات الامانات وبشكل شهري للتأكد من مطابقتها.
 - جرد كافة مستودعات الوزارة من خلال لجنة مشكلة من قبل عطوفة الامين العام ومشاركة ممثل عن وحدة الرقابة المالية والادارية.
 - الكشف المفاجئ والدوري على أمين الصندوق وحاملي السلف النثرية في الوزارة والتأكد من صحتها وتصويب أية أخطاء أن وجدت.
 - ملاحظات خاصة بمستندات الصرف وتتمثل وجود نقص بعض معززات الصرف الضرورية عدم الالتزام بلاغات رئاسة الوزراء الخاصة بتحديد الأسعار في الفنادق والمطاعم السياحية، عدم الالتزام بالمعايير والأصول المحاسبية في بعض الحالات، أخطاء احتساب طوابع الواردات وغرامات تأخير دفع الطوابع وذلك لعدم المعرفة الكافية.
 - ملاحظات خاصة بإدارة اللوازم والمشتريات وتتمثل عدم وجود نظام يحدد أوليات الشراء للوزارة، عدم حصر احتياجات الوزارة من المواد المراد شراؤها بشكل كامل حيث تتم عملية الشراء على دفعات ومن خلال عدة طرق (شراء مباشر، لجان مشتريات، مراعاة عنصر الوقت لعمليات الشراء لتحقيق أفضل النتائج والشراء بأقل سعر ممكن
- الملاحظات التي تم تصويبها:
 - جرى تصويب العديد من الملاحظات المتعلقة بمستندات الصرف من حيث الالتزام بالمعايير والأصول المحاسبية وبلاغات رئاسة الوزراء الخاصة بتحديد الأسعار في الفنادق والمطاعم السياحية، ارفاق كافة المعززات الضرورية لعملية الصرف.
- النتيجة:
 - تم إجازة (4978) معاملة مالية واردة إلينا من الدائرة المالية والإدارية لاكتمال شروط الصرف وعدم وجود أية أخطاء محاسبية.
- التوصيات والمقترحات:

- التوصيات المتعلقة بمستندات الصرف وتتمثل بضرورة إجراء دورات تدريبية متخصصة للموظفين وفق معايير واسس تراعي طبيعة العمل مع مراعاة التطور في استخدام البرامج والأنظمة المحوسبة، التأكيد على التقيد بالبلاغات الصادرة عن الجهات الرسمية.
- التوصيات المتعلقة بالتقارير المالية الخاصة بإنفاق الوزارة من القروض وتتمثل بضرورة إجراء المطابقات المالية مع الجهات التمويلية والجهات المنفذة بشكل دوري للتأكد من أرصدة القروض والمنح والتأكيد على ضرورة التنسيق بين مديريات الوزارة لمحاولة الوصول إلى البيانات بشكل أكثر دقة وبالسرية الممكنة
- التوصيات الخاصة بإدارة اللوازم والمشتريات وتتمثل بحصر احتياجات الوزارة من المواد المراد شراؤها بشكل كامل بحيث تتم عملية الشراء على دفعة واحدة مع مراعاة عنصر الوقت والكلفة